



# تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام

2024 • دراسة حالة

PayShap جنوب أفريقيا

## قصة مصدر النظام

### إضافة القيمة



يجدر بالذكر أن نظام PayShap هو ثاني نظام دفع في الوقت الفعلي أُطلق في جنوب أفريقيا. وبذلك ينضم نظام PayShap إلى نظام «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC)، وهو نظام تحويل الأموال الإلكتروني الفوري الذي تستخدمه المصارف في جنوب أفريقيا، أنشأ في عام 2006. ويعمل نظام PayShap عبر أداة الدفع بالائتمان، ومن المحتمل أن يشمل ميزة طلب الدفع، قبل نهاية عام 2024. وتكمن فائدته في سهولة الاستخدام والطابع الفوري وإمكانية التشغيل البيئي.

وتيسيرًا للخدمات، يتيح PayShap إجراء المعاملات عبر أرقام الهاتف المحمول (ShapID) بدلاً من أرقام الحسابات المصرفية (كما يستطيع المشاركون استخدام رقم الحساب إن كانوا يفضلون ذلك). وفضلاً عن ذلك، يعمل نظام الدفع الفوري على وضع اللمسات الأخيرة على ميزة طلب الدفع. ويُجري النظام عمليات التسوية على الفور.

ونظام PayShap متاح حالياً في عشرة مصارف تجارية وهو يتيح إمكانية التشغيل فيما بينها. وبناءً على ذلك، يُعتبر النظام نظام دفع فوري بنكي. وتمثل الخطة النهائية في انتظار التعديلات التنظيمية للسماح لغير المصارف في نظام الدفع الوطني بالمشاركة المباشرة في تمكين التشغيل البيئي الشامل بين جميع مقدمي خدمات الدفع المرخص لهم في البلاد، بمن ذلك مزودو خدمات الدفع من غير المصارف، مثل مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

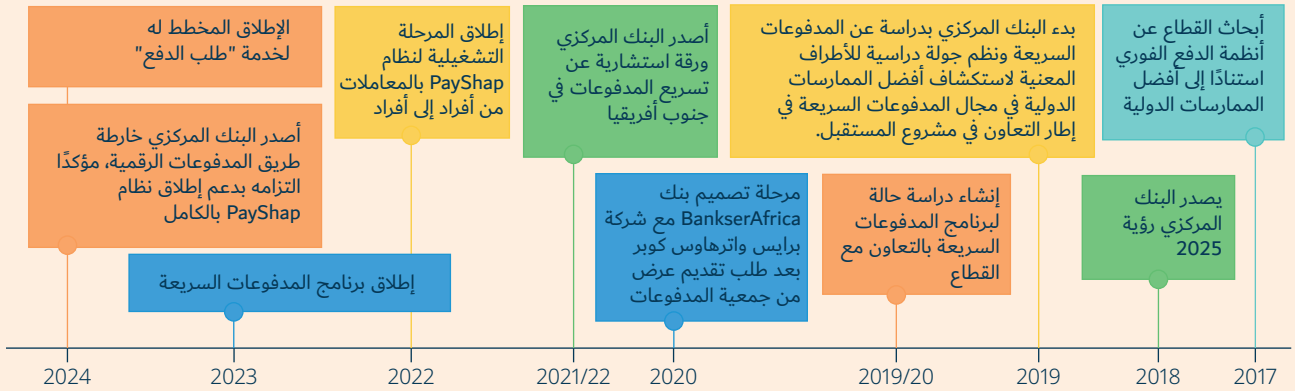
### التحدي



على الرغم من ارتفاع نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات مالية، فإن استخدام النقد لا يزال شائعاً في اقتصاد جنوب أفريقيا. فقد أُجريت نقداً ما يقارب ثمانية من كل عشرة معاملات تجزئة، قبل جائحة كوفيد-19 (BankservAfrica, 2024). ولتشجيع الانتقال من المعاملات النقدية إلى المعاملات الرقمية، يقترح إطار عمل واستراتيجية نظام الدفع الوطني لرؤية 2025 الذي أصدره بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) في عام 2018، إنشاء «بنية مرنة لنظام الدفع تُمكن جميع الأطراف المعنية من تلبية طلبات المستخدمين النهائيين المتغيرة باستمرار، وتجعل أنظمة الدفع منصات للابتكار المستقبلي». وبذلك وُضع إطار مفاهيمي لنظام الدفع الفوري المُنشَق من برنامج المدفوعات السريعة (RPP)، وتمت المصادقة عليه بموجب الوثيقة التوجيهية لبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) بشأن أسرع المدفوعات، الصادرة في عام 2022.

ويُعد نظام PayShap، الذي أُطلق في مارس 2023، المرحلة الأولى من هذه البنية الحديثة لنظام الدفع. وهو يهدف إلى تيسير الوصول إلى منتجات الدفع وتعزيز الشمول المالي ب تمكين الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية من الوصول إلى الحلول الرقمية لتلبية احتياجاتها المالية. كما أنه يرمي إلى تسهيل إدماج الفئات غير المتعاملة مع المصارف في نظام الدفع بطريقة آمنة وموثوقة.

### الإطار الزمني لنظام الدفع الفوري PayShap



واعتبارًا من مايو 2024، أصبح نظام PayShap يدعم المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P) وبعض المعاملات من أفراد إلى تجار (P2M)، إذا كان هؤلاء التجار يتعاملون بحسابات مصرفية شخصية. أما مدفوعات التجار من أفراد إلى شركات (P2B)، فهي في طور التخطيط. ولم ينضم أي مشاركين غير مصرفيين إلى المخطط، وهو أمر يرجع نسبيًا إلى الموقف الحذر الذي يتبعه بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) وقطاع المدفوعات بشأن السماح لمزودي الخدمات المالية غير المصرفيين بالوصول المباشر إلى نظام المقاصة. ومع ذلك، لا تزال الإصلاحات التنظيمية جارية للسماح للمشاركين غير المصرفيين بذلك، فقد أطلق BankservAfrica بصفته المشغل للعديد من الحملات التسويقية لفائدة نظام PayShap وهو يشجع أيضًا المشاركين في نظام الدفع الفوري على تسويق المنتج والعلامة التجارية لمستخدميهم النهائيين. ويُعد إنجاز المشاركون عملية التسويق ضروريًا لتسليط الضوء على نظام PayShap وتعزيز مصداقيته على نحو يُفضي إلى زيادة الإقبال عليه وتوسيع قاعدة مستخدميه.

وزيادة على ميزة ShapID التي تمكّن من إجراء عمليات الدفع باستخدام أرقام الهواتف المحمولة للاستعاضة عن الحسابات المصرفية، يقترح نظام PayShap ميزة أخرى أساسية تتمثل في ميزة «طلب الدفع» (RTP)، التي ستمكن الأفراد والتجار من إطلاق المعاملات وطلب الدفع، بدلًا من انتظار جهات الدفع لإتمام عمليات الدفع. وقد تُعزز هذه الميزة راحة المستخدم إلى حد كبير وتقلل الأخطاء خلال عملية الدفع. ومن المقرر أن تصبح ميزة «طلب الدفع» (RTP) متاحة في السداسي الثاني من عام 2024. ويتوقع أن تسهم هذه الميزة في زيادة الإقبال على نظام PayShap، وتمكينه من تحقيق هدفه المتمثل في الوصول إلى مليار معاملة و680 000 شركة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة للمستخدمين النهائيين بحلول عام 2027 (BankservAfrica، 2024). وحتى شهر مايو 2024، كان الإقبال على النظام لا يزال في مراحله الأولية. ويجمع بنك BankservAfrica ((BSA) البيانات المصنفة حسب المستخدمين الجدد أو المستخدمين المتكررين، ووفقًا إلى خصائص المستخدمين الديموغرافية، وذلك لتحسين عرض القيمة التي يقدمها لعملائه.

وتشمل خطط التوسع الأخرى دمج المشاركين غير المصرفيين في النظام. ويخطط نظام PayShap أيضًا لتمكين استخدام رموز الاستجابة السريعة للبدء في عمليات الدفع، بهدف تعزيز الإقبال على النظام، وذلك لحالات الاستخدام المهمة مثل المدفوعات من أفراد إلى شركات. (P2B) ويُنظر كذلك في إمكانية ربط نظام PayShap بمخطط الدفع للجماعة الإنمائية الإقليمية للجنوب الأفريقي (SADC) ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) العابر للنطاقات، على الرغم من انعدام خطة التنفيذ حتى الآن.

وفي عام 2017، أعدت جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا (PASA)، ومشغل مقاصة خدمات الدفع BankservAfrica (BSA)، والمصارف التجارية وبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) دراسة تناولت إتاحة المدفوعات السريعة في البلاد. وأنجزت الأطراف المعنية دراسة لفهم أفضل الممارسات الدولية التي تخص نظام الدفع الفوري في إطار المشروع المشترك «مشروع المستقبل». وأصدر بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي، في عام 2018، رؤيته لعام 2025.

وأصدر البنك في يونيو 2020، وثيقة التشاور المعنونة مدفوعات أسرع في جنوب أفريقيا وتلتها وثيقة توجيهية في عام 2022. وسلطت كلتا الوثيقتين الضوء على الفجوات الوظيفية في نظام «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC) واقترحت تدابيرًا لتعزيز اعتماد بنية تحتية للمدفوعات تكون أسرع ومؤهلة لمستقبل النظام وذلك بغية تحديث نظام الدفع الوطني لتحسين الخدمات التي يقدمها للمستهلكين والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs).

وعيّنت شركة الاستشارات الإدارية «PWC»، في عام 2021، مكتبًا مستقلًا لإدارة المشروع (IPMO) للإشراف عليه، بما في ذلك إعداد مرحلة تصميم نظام الدفع الفوري. وعتبت جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا، بصفتها هيئة إدارية لنظام الدفع، اللجنة الخاصة للمشروع (SPC) لتكون لجنة توجيهية لبرنامج المدفوعات السريعة (RPP). وانضم كل من BankservAfrica ومشغل نظام غرفة المقاصة للمدفوعات (PSO) والمصارف وجمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا (PASA) وبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) إلى اللجنة الخاصة، مما يضمن تنسيقًا فعالًا وانسجامًا من أجل تقديم منتج يملك الحد الأدنى من مقومات الاستدامة. وأشرف بنك أفريقيا الاحتياطي على نظام الدفع الفوري بما يتماشى مع أهداف الرؤية لعام 2025 وأعد الإطار التنظيمي الذي يُسترشد به خلال عملية الانضمام.

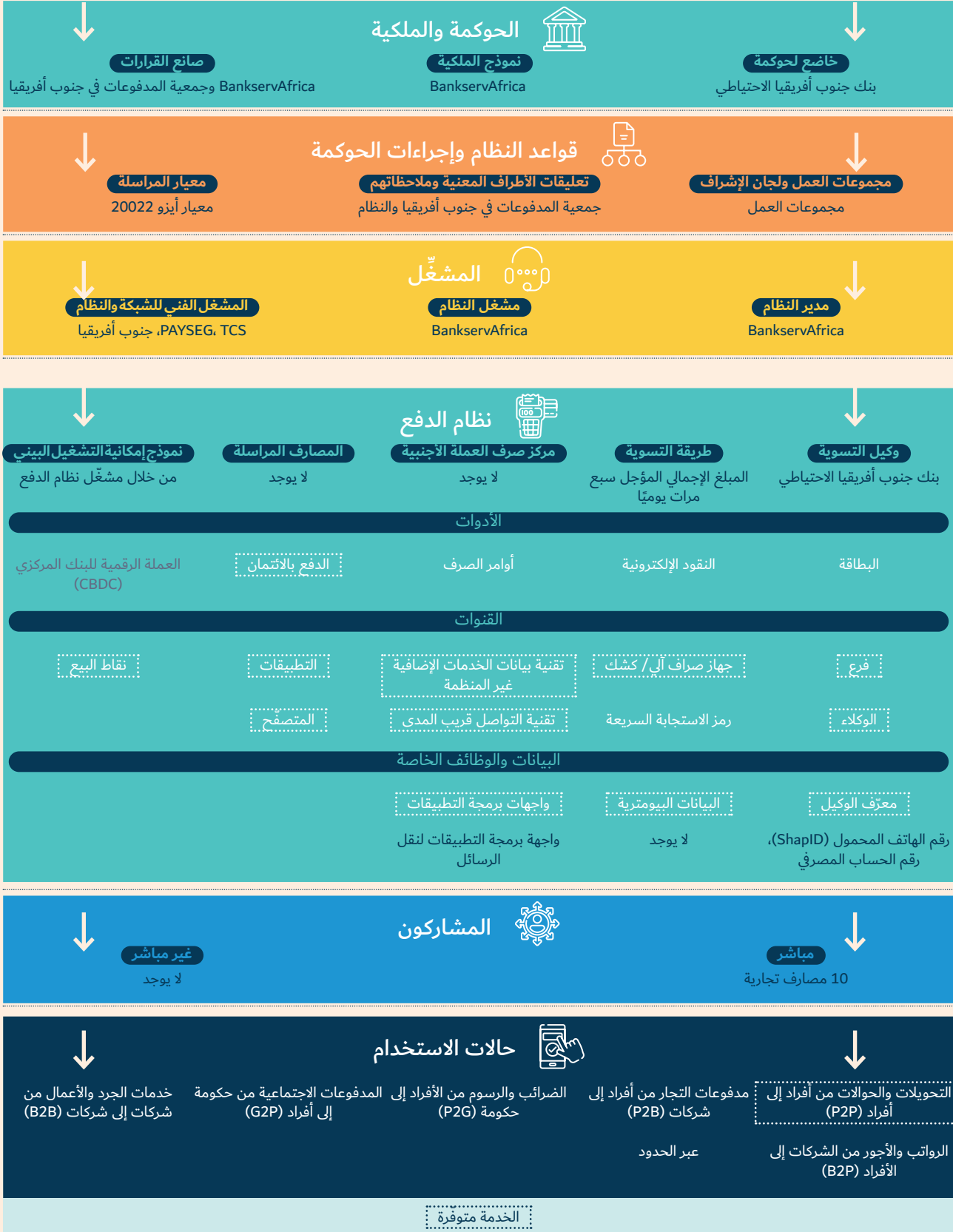
وأطلق القطاع برنامج المدفوعات السريعة (RPP) في عام 2022. وأتاحت جهود العمل المشترك بين الأطراف المعنية إجراء مناقشات معمقة لإيجاد حلول للقضايا المرتبطة بمتطلبات الحلول ووضع القواعد وتخفيف حدة المخاطر وتحقيق التوافق مع الأهداف الوطنية، وذلك في سياق يشهد تباينًا في المصالح. واعتمادًا على برنامج المدفوعات السريعة، أطلق نظام PayShap أخيرًا في مارس 2023.



## الحكومة والعمليات

## نظرة عامة على نظام الدفع

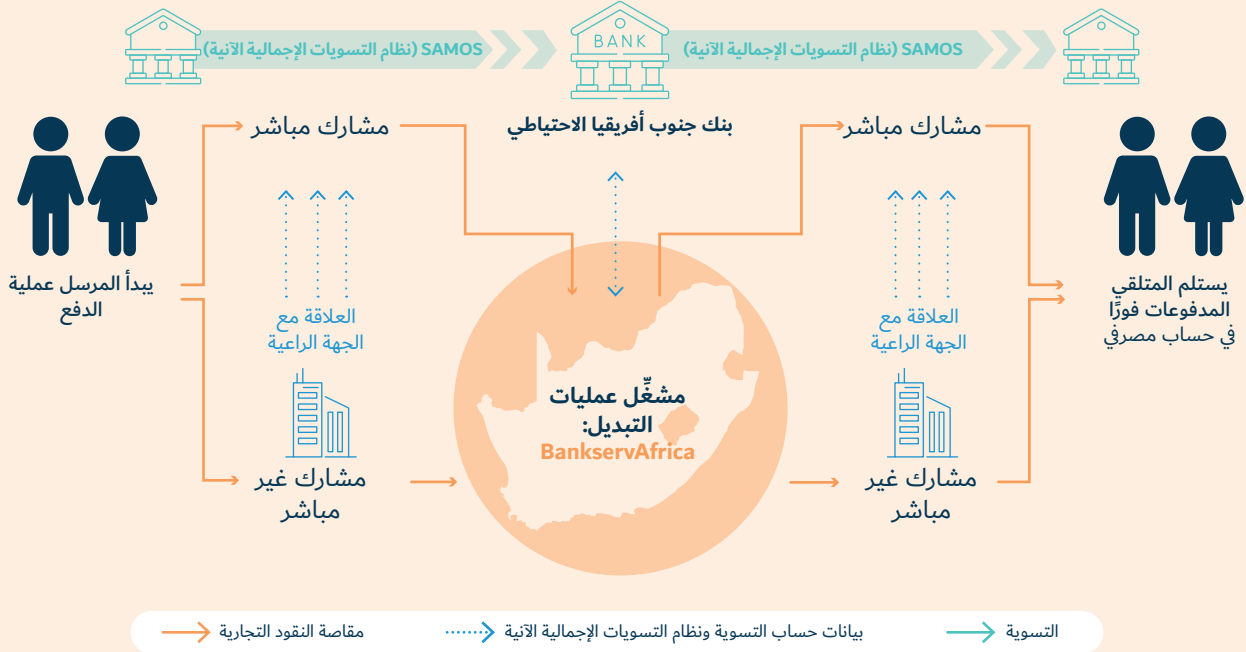
نظرة عامة على نموذج نظام PayShap



وستتضمن المنظومة مستقبلاً، مصارفاً ومشاركين غير مصرفيين معينين كمشاركين مباشرين، ومشاركين غير مصرفيين، وشركات مختلفة للتكنولوجيا المالية كمشاركين غير مباشرين، مع تمكين البنك المركزي من تسوية المدفوعات.. وتُعد المشاركة طوعية، بحيث ينضم المشاركون إلى النظام والمنتجات المرتبطة به. ويندرج التواصل المستمر مع المصارف في إطار استراتيجية تطوير الأعمال للنظام.

ويضم النظام PayShap حاليًا 10 مصارف تجارية، إلا أنه يطمح إلى أن يصبح نظامًا عابرًا للنطاقات (انظر الشكل 1.3). ولم يضم النظام مشاركين غير مباشرين إلى غاية مايو 2024، على الرغم من أن مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين يمكنهم أن يصبحوا مشاركين غير مباشرين بموجب اتفاقية رعاية مع مصرف تجاري شريك.

## تدفقات المعاملات على نظام PayShap



ويتيح نظام PayShap تنفيذ معاملات الدفع بالائتمان بواسطة معيار أيزو 20022. وتؤدي واجهات برمجة التطبيقات (APIs) دورًا في تسهيل تبادل البيانات بين الكيانات المختلفة.

## الحوكمة



يضطلع بنك BankservAfrica بإدارة نظام الدفع الفوري، بصفته مدير النظام ومشغله. وبينما تملك البنوك التجارية بنك BankservAfrica، يملك المشاركون نظام PayShap ويُشرف عليه القطاع. وهو يعمل وفقًا لنموذج الحوكمة الخاص بالجمعيات الخاصة. وتمنح جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا (PASA) الترخيص لمشغل نظام غرفة المقاصة للمدفوعات (PSO) بناءً على طلب من بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) بموجب قانون أنظمة الدفع الوطنية (NPS Act)؛ وتشارك جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا (PASA) مشاركة طفيفة فقط في حوكمة النظام. ويتولى مجلس إدارة BankservAfrica، اتخاذ القرارات، بينما تؤثر مجموعة المشاركين في غرفة مقاصة الدفع (PCH PG) في قرارات المقاصة والتسوية ضمن الإطار التنظيمي الحالي. ويتولى مجلس حوكمة نظام PayShap مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بالنظام التي

وتتم جميع المعاملات في نظام PayShap باستخدام الأدوات المالية التجارية. ويضطلع BankservAfrica بتشغيل نظام الدفع الفوري، الذي يُعتبر ملكية البنوك التجارية. وأنشأ BankservAfrica البنية التحتية الأساسية للمدفوعات بين المصارف في جنوب أفريقيا وشغلها منذ عام 1972. وهو يشغل أيضًا نظامي «المقاصة في الوقت الفعلي» و«معاملات المقاصة على أساس فوري».

ويستهدف PayShap المعاملات التي تقل عن 3 000 راند جنوب أفريقي (ZAR)، أي ما يعادل تقريبًا 183 دولارًا أمريكيًا. ووضعت الشركة ميزات وخدمات المقاصة من خلال البنية السحابية وتتم التسويات في مباني المقر في المواقع الرئيسية والثانوية، فكل منها مزود بأجهزة احتياطية وخطوط اتصال آمنة متصلة بنظام SAMOS التابع لبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي، وهو نظام التسويات الإجمالية الآتية (RTGS) لجنوب أفريقيا. وهناك سبع فرص للتسوية خلال اليوم. وتستغرق معالجة المعاملات 10 ثوانٍ على الأكثر. ولا يحتفظ بنك BankservAfrica بحسابات مموله مسبقًا، لكن يُحتفظ بحسابات الاحتياطات والتسويات لكل مشارك لدى البنك المركزي لتلبية متطلبات التسويات الحالية وفق نظام التسويات الإجمالية الآتية (RTGS) في البنك المركزي.

ومن المتوقع أن يساهم تعزيز قدرات النظام بوظائف تشمل «طلب الدفع» (RTP) ورموز الاستجابة السريعة في زيادة الطلب وتعزيز القيمة المقدمة للمستخدم النهائي. ورسخ استخدام رموز الاستجابة السريعة بالفعل في جنوب أفريقيا فيما يخص مدفوعات التجار باستخدام البطاقات (BSA، 2024). وستتيح وظيفة «طلب الدفع» (RTP) حالات استخدام إضافية وتوسع نطاق الاستفادة من نظام PayShap في المعاملات اليومية وتسهل هذه الوظيفة المعاملات لدى التجار، مما يتيح لمزودي الخدمات، مثل السباكين أو الكهربائيين، طلب الدفع من العملاء مقابل الخدمات التي يقدمونها. وتركز هذه الوظائف على المستخدمين وتزيد من الرفاه وتقلل من معدل الأخطاء في الوقت ذاته.

## المعايير الفنية وحالات الاستخدام

يتيح نظام PayShap إمكانية التشغيل البيئي بوضع معايير لنسق الرسائل والقواعد الفنية ومواصفات المنتج، بحيث تخضع كلها للرصد ضمن المنظومة. واعتمد النظام تنسيق الرسائل وفق معيار أيزو 20022، الذي يتيح للمصارف تضمين المزيد من البيانات في تعليمات الدفع، مما يسهل الامتثال لشروط فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF).<sup>1</sup>



ويعمل بنك BankservAfrica على إدراج حالات استخدام أخرى زيادة على المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P)، وسيبدأ بالمعاملات من شركات إلى شركات (B2B) ومعاملات التجار. ويمكن للتجار استخدام مُعرّف ShapID الخاص بهم لاستلام المدفوعات، الأمر الذي يستحدث حالة استخدام ذات قيمة منخفضة من أفراد إلى شركات (P2B) في الممارسة العملية، مع أن المعاملة ما لا تزال تُصنف كمعاملة من أفراد إلى أفراد (P2P). وسيتمكن على المشغل إدخال تحسينات على النظام لدعم المزيد من حالات الاستخدام وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهو أمر يتطلب إجراء مناقشات مع الأطراف المعنية. ولدى جنوب أفريقيا برنامجًا كبيرًا للمساعدة الاجتماعية من الحكومة إلى الأفراد (G2P) تشرف عليه وكالة الضمان الاجتماعي فيها. وتُرسل المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد إلى الحسابات المصرفية ولا تُعالج بواسطة PayShap. وقد يزيد توجيهها عبر نظام الدفع الفوري من استخدام المدفوعات الفورية عن المعتاد ويضيف للنظام حجمًا أكبر من المعاملات.

## نموذج العمل

مؤل BankservAfrica نظام PayShap بفضل قرض المساهمين. وأدمجت عملية استرداد التكاليف في نموذج أعمال BankservAfrica؛ فلا يستخدم النظام آلية مستقلة لاسترداد التكاليف. ويعمل BankservAfrica على أساس التشارك في عمليات النظام ويعود قرار تشغيل النظام على أساس ربحي أو غير ربحي إلى المشاركين. ويحدد المشاركون الرسوم التي يتحملها المستخدمون النهائيون ولا يُفرض رسم موحد على جميع المشاركين. ونتيجة لذلك، شهدت الأشهر الأولى لتشغيل PayShap اختلافات ملحوظة في الأسعار بين المصارف، إذ



تتجاوز هذا النطاق. ويعقد BankservAfrica حاليًا، جلسات فصلية مع الجهة التنظيمية.

وتعد جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا (PASA) الوديع الرئيسي لقواعد المقاصة، فهي تشرف على قواعد المقاصة وعلى تأسيس مجموعة المشاركين في غرفة مقاصة الدفع (PCH PG)، وعلى معايير المشاركة في نظام PayShap. وتتميز قواعد الأنظمة التي يشرف عليها القطاع بالقدرة على تعزيز عرض القيمة التي يقدمها النظام للمشاركين. وبما أن المشاركة المباشرة تقتصر حتى الآن على المصارف، فمزودو خدمات الدفع غير المصرفيين أقل تفاعلًا، وهو أمر قد يؤثر في شمولية النظام.

وقد تساعد مشاركة جميع مزودي خدمات الدفع المرخصين لنظام PayShap مشاركة أوسع نطاقًا في تحقيق أهداف الشمول المالي لبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB). ويتركز نظام PayShap جهوده على استقطاب قاعدة أوسع من المشاركين بتقديم منتج مقنع وتحديد حالات الاستخدام المناسبة. ولا يمكن للكيانات غير المصرفية المشاركة إلا كمتعاملين غير مباشرين بسبب القيود التنظيمية الحالية، ما لم يُقرر تعيينهم. وما انفكت المصارف تزداد اهتمامًا بتسهيل مشاركة الكيانات غير المصرفية مشاركة ستعزز النمو في منظومة PayShap (BSA، 2024).

## الوظائف



يُعتبر نظام PayShap أداة دفع بالائتمان، ويتوقع المشغل تفعيل خدمة «طلب الدفع» (RTP) خلال السنة التقييمية 2024. وصُممت وظائف نظام PayShap لتكون متاحة على الهواتف الذكية. ولا توجد أي قيود مفروضة على القنوات التي يمكن للمصارف تقديمها بشرط أن تدعم معيار الرسائل المقبول، بما في ذلك تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة.

وتُستخدم أرقام الهواتف المحمولة كمعرّف وكيل أساسي، أو معرف ShapID. ويحتاج المستخدمون النهائيون إلى ShapID لاستلام المدفوعات، لكن لا يُعد هذا المُعرّف ضروريًا عند إجراء عملية الدفع. ويمكن للأفراد ربط عدة حسابات مصرفية بمُعرّف ShapID الخاص بهم، بحيث يظهر كل حساب على النحو التالي: «رقم الهاتف المحمول@اسم المصرف». كما يمكن للمستخدمين النهائيين الذين يملكون حسابًا واحدًا فقط مرتبطًا بمُعرّف ShapID الخاص بهم استلام المدفوعات باستخدام رقم هاتفهم المحمول فقط. واختار أكثر من 2.5 مليون مستخدم استخدام مُعرّف ShapID، فانتفت بذلك الحاجة إلى تفاصيل حساب المستفيد المصرفي (Gavaza, 2024). ويُنظر في إمكانية إضافة معرفات أخرى إلى نظام PayShap، مستقبلاً، مثل عناوين البريد الإلكتروني أو أرقام الهوية.

وتتوفر كذلك وظيفة إرسال المدفوعات إلى أرقام الحسابات. وتتضمن هذه الطريقة نظام تحقق من المستفيد يعرض للمرسل ملخصًا لتفاصيل المعاملة التي يجب عليه تأكيدها. وتهدف هذه الطريقة إلى تقليل الأخطاء.

<sup>1</sup> تنص التوصية رقم 16 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على مشاركة معلومات المرسل والمستلم في التحويلات المصرفية لأغراض مكافحة غسيل الأموال (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، 2023).

نطاق المصرف تكون أسهل نسبياً. ولذلك، يطلب النظام دورياً بيانات المعاملات داخل المصرف من المشاركين، لكنها لا تُبَلِّغ في التقارير. وفي عامه الأول، بين مارس 2023 ومارس 2024، عالج نظام الدفع الفوري أكثر من 18 مليون معاملة بقيمة تجاوزت 588 مليون دولاراً أمريكياً (11 مليار راند جنوب أفريقيا)، فتحقق بذلك متوسط حجم معاملات يقارب 32 دولاراً أمريكياً (BankservAfrica, 2024)، وهو حجم معاملة يُعد مباشراً، لأنه يشير إلى أن النظام يُستخدم للعمليات الأصغر حجماً وهي من الناحية النظرية أكثر تكراراً. وساهم نظام PayShap بنسبة 0.1% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023، وهي نسبة تدل على أن الإقبال على استخدام نظام PayShap لا يزال محدوداً، ولا سيّما بالمقارنة مع نظام «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC) الذي تصل نسبته إلى 23%. ومن المحتمل أن تحدث منافسة بين هذين النظامين، فكلهما تعرضه المصارف. ونظراً لأقدمية نظام «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC) وبما أنه يفرض رسومًا مرتفعة على المستخدمين النهائيين، فقد يثني ذلك المصارف عن الترويج لنظام PayShap. ويبرز هذا الأمر في استراتيجيات التسعير الأولية التي تستخدمها بعض المصارف، إذ ساهم نظام PayShap بنسبة 0.1% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023 وهي نسبة تدل على أن الإقبال على استخدام نظام PayShap لا يزال محدوداً.

### اللوائح التنظيمية

ويجب على المشاركين في النظام الالتزام بعدد من اللوائح التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: قانون أنظمة الدفع الوطنية وقانون البنوك وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ومكافحة غسل الأموال (AML) و قانون حماية البيانات الشخصية (POPIA) وحماية المستهلك قانون. وحاليًا، تقتصر مشاركة الجهات غير المصرفية في PayShap على عدد محدود من المصارف. ويعيد بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) تقييم الإطار التنظيمي لتمكين الكيانات غير المصرفية من المشاركة والانخراط في أنظمة الدفع الوطنية (NPS) دون عقد شراكات مع المصارف. ويعمل النظام دون الحاجة إلى الترخيص، على الرغم من أن التعديلات التنظيمية المستقبلية قد تستوجب طلب ترخيص بموجب قانون أنظمة الدفع الوطني (NPS).

فرضت بعضها رسوم معاملات أعلى من خدمة «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC) الحالية، بينما اختارت مصارف أخرى جعل مدفوعات PayShap مجانية بالنسبة للصفقات التي لا تتجاوز حجمًا معينًا. ومع مرور الوقت، تقاربت الأسعار لأن ارتفاع التكاليف التي يتحملها المستخدمون النهائيون حدت من الإقبال على النظام. وقدمت معظم المصارف مدفوعات PayShap مجاناً إلى غاية عام 2024، لتبلغ حوالي 5.35 دولاراً أمريكياً (100 راند جنوب أفريقيا)، وبعد ذلك قُدمت نماذج تسعير متعددة حسب تقدير المشاركين.<sup>2</sup>

### قواعد النظام



تحدد قواعد النظام عادة المبادئ التوجيهية التشغيلية وشروط الامتثال. وتُشارك قواعد نظام PayShap حاليًا على أساس مبدأ الحاجة إلى المعرفة فقط، وهي ليست متاحة لعامة الناس. ولم تُذكر آليات انتصاف المستخدم النهائي صراحة في قواعد النظام. وبذلك، تندرج المعاملة العادلة للمستخدمين النهائيين ضمن الأطر التنظيمية الحالية. ويتضمن موقع BankservAfrica ووسائل التواصل الاجتماعي و «أدلة كيفية الاستخدام» محاولات لتوعية المستخدمين النهائيين بحقوقهم وبعمليات حل النزاعات. ويتفاعل المشاركون بصورة رئيسية مع عملائهم، على الرغم من وجود بعض التفاعلات العرضية بين مشغل النظام والمستخدمين النهائيين، استجابةً للشكاوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غير ذلك من الاتصالات المباشرة.

### الحجم والقيمة اللتان يعالجهما نظام الدفع



يقدم BankservAfrica التقارير الشهرية من خلال مجموعة المشاركين في غرفة مقاصة الدفع (PCH PG) في إطار اجتماعات جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا وفي إطار مجلس الحوكمة، فتجمع هذه التقارير البيانات في الوقت الفعلي، بحيث يُعد المصرف التقارير عن بيانات الحجم والمعاملات يوميًا وشهريًا. عند الاقتضاء، ويجمع النظام كلاً من بيانات المعاملات داخل المصرف والمعاملات الخارجة عن نطاق المصرف؛ وبالنظر إلى مهام BankservAfrica الأخرى، بصفتها غرفة المقاصة في جنوب أفريقيا، يتّضح أن جمع بيانات المعاملات الخارجة عن

## الدروس المستفادة المرتبطة بالشمولية

ونظرًا لتأثير المشاركين المصرفيين في استخدام نظام PayShap، قد لا يحقق نظام الدفع الفوري التسعيرة المثالية. وما لم تتدخل الجهات التنظيمية للتحفيز على توفير خدمة التشغيل البيئي الشامل بتكلفة منخفضة للمستخدم النهائي، ستظل العوائق قائمة أمام تحقيق الشمولية. وبالمقابل، قد يدفع استكشاف حالات استخدام جديدة مثل مدفوعات المنح الاجتماعية من الحكومة إلى أفراد واعتماد نموذج أعمال غير ربحي، نظام PayShap نحو تحقيق كل أهدافه.

وفقًا لمقياس الشمولية لمنظمة AfricaNenda الموضح في الفصل 2، لم يُصنّف نظام PayShap لأن المدفوعات من أفراد إلى شركات (P2B) لم تدخل حيز التنفيذ بعد. وبمجرد أن يتيح هذا النظام إجراء معاملات التجار، سيحقق مستوى أساسيًا من الشمولية. ولتحقيق مستوى متقدم، يجب أن يوسع نطاق المشاركة ليشمل الكيانات غير المصرفية المرخص لها، وأن ينفذ إمكانية التشغيل البيئي العابر للقطاعات. ولابد أيضًا من إدماج المشاركين غير المصرفيين في عملية اتخاذ القرار، وتعزيز مشاركة البنك المركزي على مستوى الحكومة، على سبيل المثال بمجرد فرض دمج مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين، من الممكن تحقيق نتائج الشمولية المرجوة.

وأثناء تصميم نظام PayShap وتشغيله، استُخلصت العديد من الدروس ذات الفائدة العظيمة:

- **تنسيق القطاع يقود إلى النجاح:** ساهم تأسيس لجنة خاصة تضم الهيئات التنظيمية وقادة القطاع في ضمان التنسيق والتعاون بين المشاركين المصرفيين.
- **الاستفادة من تسويق المشاركين للنظام يعزز الإقبال على استخدامه:** يسفر تشجيع المشاركين على تسويق نظام PayShap بفعالية للمستخدمين النهائيين باستخدام قنوات متنوعة عن تعزيز الإقبال على النظام وتوسيع نطاق استخدامه. ويزداد بروز PayShap وموثوقيته بفضل جهود المشاركين في التسويق له، فتزداد معدلات الإقبال عليه ويوسع قاعدة مستخدميه.
- **تأكيد تفاصيل عملية الدفع يعزز الثقة:** يُعد التحقق من تفاصيل حساب المستلم قبل الحصول على إذن الدفع ميزة مهمة تعزز الثقة وتقلل من احتمال ارتكاب العملاء أخطاءً في المعاملات.







